محددات التنمية المحلية بولايات الجنوب الغربي الجزائري من خلال سوق الشغل

1- د، سفيان بن عبد العزيز
أستاذ محاضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر
benabdelazizsoufyane@gmail.com

2- سمير بن عبد العزيز
أستاذ مساعد قسم "أ"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر
samirbenabdelaziz@yahoo.fr

ملخص: لعل المتتبع لمسيرة المشروعات التنموية في العديد من دول العالم ليجد أن اغلب حكومات هذه البلاد قد فشلت إلى حد ما في انتشال الغالبية العظمى من شعوبها من براثن الفقر وأوحال المشاكل الاجتماعية الأمر الذي تطلب إعادة النظر في المسار التنموي لهذه البلاد خاصة من خلال الاعتماد على طاقاتها الإنتاجية المحلية وتجسيد معنى التنمية المحلية القائمة على الذات من أجل صناعة قوة تنافسية للاقتصاد الوطني .

وعليه تأتي هذه الورقة البحثية لغرض الإشارة إلى ذلك من خلال التأصيل النظري للمفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية بالإضافة إلى تجسيد واقع التنمية المحلية ببعض ولايات الجنوب الغربي الجزائري عن طريق استعراض أهم المؤشرات التنموية بهذه الولايات تبعا لمعدلات التشغيل وكيفية أخذها كنماذج لتقليص البطالة لتختتم الدراسة بنتائج وتوصيات مهمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، الاستثمار، سوق الشغل، الجنوب الغربي ، الاقتصاد الجزائري.

Abstract: this paper comes to the purpose indicated by rooting theoretical concepts relating to local development as well as the embodiment of the reality of local development in some states of the south-west of Algeria through a review of the most important development indicators such States depending on the operating rates and how to take them as models for successful to reduce unemployment To conclude the study results and recommendations of the task.

تمهيد: عرف الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال العديد من التغيرات وهذا لمسايرة المعطيات المستجدة التي تفرزها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل مرحلة، حيث أنه في كل مرحلة أعطت الدولة أهمية كبيرة للمؤسسات باعتبارها قاطرة أساسية للتنمية الشاملة وبالأخص التنمية المحلية للنهوض باقتصاد قوي. فلا يمكن بناء اقتصاد وطني قوي في جميع المجالات إلا بتحقيق التنمية المحلية و بذلك تحقيق التنمية المستديمة.

ولعل ما تحتويه الجزائر من تنوع واختلاف في بنيتها الجغرافية أوجب عليها مراعاة خصوصية متطلبات التنمية في جميع مناطقها سواء تعلق الأمر بولايات الشمال، الهضاب العليا أو الجنوب بشقيه الشرقي والغربي.

وهذه الدراسة وعلى ضوء ما سبق ستحلل واقع ومؤشرات التنمية المحلية بولايات مختارة من الجنوب الغربي الجزائري بالتركيز على ثلاثة منها ممثلة في كل من ولاية بشار، تندوف وأدرار باعتبارها إحدى المناطق المهمة تبعا لما تحتويه من موارد مختلفة وما يتم فيها من نشاط استثماري كبير تبعا لبرامج الدولة في إطار تنمية مناطق الجنوب كل هذا من خلال الإشارة إلى واقع سوق الشغل بهذه المناطق ونسبة العمالة التي يتم استخدامها في هذه البرامج التنموية.

إشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة على الانشغال والإشكال التالي:

ما واقع التنمية المحلية بولايات الجنوب الغربي الجزائري خصوصا في سوق الشغل وما مدى مساهمتها في تقليص نسب البطالة؟

أهمية وأهداف الدراسة: بالإضافة إلى محاولة فك لغز الإشكال أعلاه، تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مختلف المؤشرات التنموية بكل من ولايات بشار، تندوف وأدرار من خلال سوق الشغل ومدى استيعابه للبطالة من خلال إبراز مختلف المؤشرات

التنموية بهذه الولايات.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها ستمثل حلقة من الحلقات التي ستتناول إحدى الموضوعات شديدة الأهمية لعديد من الاقتصادات لضمان الاستمرار والبقاء في بيئة يسودها التغير المستمر.

منهج الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض والتحليلات والجداول البيانية.

خطة الدراسة: سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول**: مـــــاهية التنمية المحلية، مجالاتها وأهميتها الاقتصادية.
- **المحور الثاني**: سوق الشغل في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية المحلية.
- **المحور الثالث**: سوق الشغل ومدى استيعابه للعمالة المحلية بولايات الجنوب الغربي الجزائري.

1. المحور الأول: مـــــاهية التنمية المحلية، مجالاتها وأهميتها الاقتصادية

1.1.تعريف التنمية المحلية: إن مصادر التنمية المحلية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة ونتيجة لهذا التشابك والاختلاف تعددت تعاريف التنمية المحلية وأهدافها.

- فيقصد **بالتنمية المحلية** تلك العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية.[1]

- كما تعرف **التنمية المحلية** بأنها: عبارة عن التنمية الخاصة بمنطقة سكنية أو مقاطعة سكنية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع إيلاء المشكلات التي تعترضهم أهمية كبيرة والعمل على حلها من قبل السلطات المسئولة ضمن إطار خطة وطنية شاملة وهي أيضا تعني الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة في التنمية والنمو، وتحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر و إمكانياته على السواء.[2]

إذن يقصد **بالتنمية المحلية** العملية التي بواسطتها يتم تحقيق التعاون بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة والتجمعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة، فهي إذا عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.

2.1. أهداف التنمية المحلية: تختلف أهداف التنمية في الهيئات المحلية (الولاية، البلدية) كثيرا من الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها يرمي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والمجتمعات في أي مجتمع، إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية: [3]

1. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي و ذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية وترسيمها .

2. القضاء على الفقر والجهل والتخلف و يتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع الاستثمارية مما يخفض من معدّلات البطالة و يرفع من القوة الشرائية للأفراد و منه التقليل من ظاهرة الفقر، و توسيع الهياكل التربوية لبناء المدارس في مختلف البلديات و التجمعات السكانية خاصة في الريف، من أجل ضمان التمدرس للأطفال و فك العزلة عن هذه المناطق و دفعها نحو الانفتاح و التحضر تدريجيا.

3. تعزيز القدرات العامة للمجتمع لبناء الهياكل القاعدية و شق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.

4. تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي و المعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم و فعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات و خاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي تعاني منها.

5. الاستفادة من اللامركزية و التي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن و أعلم باحتياجاته و النقائص التي يعاني منها.

6. دعم الإدارة المحلية حتى تتمن من التطور والخروج من دائرة الفقر وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع المختلفة.[4]

7. بروز إمكانيات التكامل بين المناطق والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المسطرة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.[5]

3.1. محددات التنمية المحلية: تتعدد محددات التنمية المحلية حسب كل منطقة أو مدينة من خلال العديد من العوامل[6] منها الطبيعية مثل انحدارات الأرض ونوعية التربة والرياح إذ تتأثر استعمالات الأرض وأنواعها بمثل هذه العوامل وغيرها مثل العوامل الاقتصادية "اقتصاديات الموقع وتوفر الأيدي العاملة"، وعوامل مهمة أخرى كتوفر البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والأمنية وخصوصيات السكان في المدينة أو الإقليم، بالإضافة إلى العوامل الإستراتيجية التي ترتبط بالسياسة العامة للبلاد.

ولعل ما تحتويه منطقة الجنوب الغربي الجزائري من مقومات مختلفة هو ما دفع الدولة الجزائرية أن تولي الاهتمام بهذه المنطقة وتنميتها خاصة من خلال توسيع سوق الشغل فيها حتى لا تتركز العمالة الجزائرية في مدن الشمال وهو ما سوف تشير إليه الدراسة في الجزئية الموالية بعد استعراض واقع الشغل بشكل عام في الجزائر.

المحور الثاني: سوق الشغل في الجزائر ومدى مساهمته في التنمية المحلية: تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة مكثفة جهودها بوضع برامج إصلاح واتخاذ إجراءات من شأنها تحسين الظروف الإقتصادية ودفعها نحو التنمية الاقتصادية من خلال ترقية الإستثمار في كل القطاعات والذي تنتج عنه المساهمة الفعالة في ميدان التشغيل بالإضافة إلى عروض العمل المقدمة من قبل الدولة والتي تستخدمها كآلية تساعد على تخفيض معدلات البطالة و زيادة انتعاش سوق العمل.[7]

والجدول التالي يوضح تطور القوى العاملة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008).

الجدول (01):تطور القوى العاملة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة(2000-2008)

السنوات	العاملون
2000	5725989
2001	6228772
2003	6684056
2004	7798412
2006	8868800
2007	8594000
2008	9146000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائرONS، سنة 2009.

فمن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القوى العاملة المشتغلة في الجزائر ازدادت في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 ، أي ما يمثل نمو بنسبة 62.6%.إلا أنه نلاحظ خلال الفترة السالف ذكرها أن حجم العمالة الكلية في الجزائر شهد زيادة

مستمرة من سنة 2000 إلى سنة 2006، ولكن في سنة 2007 انخفض حجم الفئة المشتغلة بـ 274800 عامل، وهذا ما يدل على ارتفاع حجم البطالة خلال هذه السنة مقارنة مع سنة 2006، ليعاود الارتفاع سنة 2008 من جديد بزيادة 522000 عامل مقارنة مع سنة 2007.

ولعل نسبة العمالة تختلف من قطاع الى آخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02) : توزيع الكيانات الاقتصادية حسب القطاعات في الجزائر لسنة 2011

مجال النشاط	عدد القطاعات
الصناعة	95445
بناء	9117
التجارة	511700
الخدمات	317988
المجموع	934250

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائرONS، سنة 2011.

فتبعا لمعطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من مجالي التجارة والخدمات يستحوذان على نسب معتبرة من العمالة الجزائرية كدلالة على العدد الهائل للقطاعات الاقتصادية فيهما وهذا نظرا للنشاط المستمر فيهما من جهة وسعيا من وراء الأنشطة الاقتصادية الحرة التي يحبذها المواطن الجزائري من جهة أخرى، بينما يأتي مجال الصناعة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القطاعات ليليه مجال البناء. ما جعل نسبة التشغيل تختلف من سنة إلى أخرى في الجزائر خاصة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000 و2008 مما ساهم بشكل ايجابي في معدلات التنمية الاقتصادية كما يبرزه الجدول الموالي:

03): يمثل تطور نسبة التشغيل في الجزائر للفترة 2000– 2008

السنوات	معدلات التشغيل %	السنوات	معدلات التشغيل %
2000	70.2	**2005**	89.7
2002	72.7	**2006**	87.7
2003	76.6	**2007**	88.2
2004	82.3	**2008**	88.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائرONS، سنة 2009.

فمن خلال الجدول يتبين أن نسبة التشغيل في تزايد مستمر نتيجة الجهود التي قامت بها الدولة لإنعاش سوق العمل وترقية التشغيل من خلال استخدام الآليات التي تساعد على امتصاص البطالة فإستراتجية الدولة كانت باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى حث جميع القطاعات بالمساهمة الفعالة في ميدان التشغيل .وينعكس هذا فعلا على سوق العمل حيث نلاحظ أن معدلات التشغيل في الفترة من 2000–2008 في تزايد مستمر ولكن بفارق صغير أي المعدلات كانت تتراوح بين 72.7 ،76.6 ،82.3 هنا النسب كانت نوعا ما متقاربة أما في الفترة من 2005 إلى 2008 سجلت تزايد مستمر بنسبة قليلة تمثلت في87.7 ، 88.2، 89.7 . وهو ما يمثل إسهام لا بأس به في معدلات التنمية عموما بالجزائر.

ولعل ما تزخر به مناطق الجنوب الغربي من ثروات هائلة مادية كانت أو بشرية، جعل من الدولة الجزائرية توليها أهمية كبيرة في برامجها التنموية ساعية من خلال ذلك إلى تنشيط سوق الشغل بها وامتصاص البطالة من خلال مختلف المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق حتى تسهم في إجمالي التنمية الاقتصادية، وهذا ما ستوضحه الدراسة في الجزئية المقبلة من خلال الإشارة إلى واقع سوق الشغل في بعض ولايات الجنوب الغربي ومدى إسهامه في التنمية المحلية بها.

المحور الثالث: سوق الشغل ومدى استيعابه للعمالة المحلية بولايات الجنوب الغربي (الدروس المستفادة)

تعتبر منطقة الجنوب الغربي ميدان مناسب لتجسيد العديد من المشاريع ، إذ وبعد الإصلاحات التي قامت بها الدولة من خلال إنشاء العديد من المؤسسات التي تساعد على انتعاش سوق العمل مثل الوكالات التالية: CNAC، – ANSEG ANGEM ANDI – ANAEM – DAS، ارتقى سوق العمل وطنيا بصفة عامة، وفي منطقة الجنوب الغربي الجزائري بصفة خاصة، حيث تقلصت نسبة البطالة بولايات الجنوب الغربي وازدادت مناصب الشغل بزيادة المشاريع الاستثمارية سواء محلية كانت أم أجنبية خاصة في كل من ولايات :بشار، تندوف، أدرار. والتي سوف تشير إليها الدراسة وعلى التوالي بعد استعراض إجمالي الكثافة السكانية بهذه الولايات من الجنوب الغربي الجزائري.

1. **تطور نسبة السكان بولايات بشار، تندوف وأدرار:** لقد شهت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2010 و2012 تطورا ملحوظا في نسبة الكثافة السكانية بكل من ولايات بشار، تندوف وأدرار كما يوضحه الجدول الموالي:[8]

الجدول رقم(04): عدد سكان ولايات الجنوب الغربي الجزائري في الفترة(2010–2012)

السنة / لولاية	2010	2011	2012
بشار	179900	183885	193370
تندوف	56305	59852	63623
أدرار	–	–	265432

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات وكالات تشغيل الشباب ANEM بالولايات الثلاث، 2012.

فنلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المتزايد والمستمر لنمو السكان في ولايات الجنوب الغربي الجزائري حيث بلغ عدد السكان لسنة 2012 لولاية بشار 193370 نسمة، تندوف 63623 نسمة، وولاية أدرار قد بلغ عدد السكان خلال نفس السنة إلى 265 432 نسمة وهو ما يبين تزايدا لهذه الكثافة من سنة إلى أخرى.

2. **تطور نسبة التشغيل بولايات بشار، تندوف وأدرار:**

1.2. ولاية بشار

الجدول رقم(05): يمثل عدد المناصب التي وفرتها مديرية التشغيل لولاية بشار للفترة (2000–2012)

السنة	عدد المشغلين	السنة	عدد المشغلين
2000	36862	**2007**	71220
2001	37597	**2008**	73680
2002	44266	**2009**	81848
2003	55698	**2010**	100463
2004	65607	**2011**	130319
2005	66448	**2012**	180531
2006	68128	**–**	–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية بشار، 2013

تساهم مديرية التشغيل بولاية بشار بشكل فعال في تنشيط سوق العمل بالتنسيق مع المؤسسات المختلفة التي تتقدم بالطلب على العمال والمديرية بدورها تعمل على توفير المناصب المطلوبة، حيث نلاحظ عدد المشغلين في تزايد من سنة إلى أخرى ففي الفترة الممتدة من 2000 – 2009 تميزت بالزيادة بالتدريج ابتداءا من 36862، ثم 44266 ،55698، 68128، 73680، ليصل إلى

81848 سنة 2009، أما السنوات الثلاثة الأخيرة فكان عدد المشغلين في تزايد بوتيرة سريعة ففي سنة 2010 بلغ عدد العمال 100463 ليرتفع سنة 2011 الى 130319 عامل ثم 2012 بـ 180531، وكل هذا ناتج عن العروض التي تقدمها الدولة من خلال هذه الوكالة. فماذا عن مديرية النشاط الاجتماعي.

الجدول رقم(06):يمثل عدد المناصب التي وفرتها مديرية النشاط الإجتماعي لولاية بشار للفترة (2008-2012)

السنة	عدد المشغلين		السنة	عدد المشغلين	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
2008	259	413	**2011**	160	74
2009	43	93	**2012**	85	116
2010	94	325	**-**	-	-

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية النشاط الإجتماعي لولاية بشار، 2013

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ تطور في نسبة التشغيل بولاية بشار حيث قامت مديرية التشغيل باستحداث 36862 سنة 2000 ثم ارتفع إلى 66448 سنة 2005 وصولا إلى 180531 منصب شغل سنة 2012، هذا فيما يخص مديرية التشغيل أما بالنسبة لمديرية النشاط الإجتماعي فقد قامت هي الثانية بدورها في خلق مناصب شغل غير دائمة رغم أن عددها قليل إلا أنها وصلت إلى حدود ال690 منصب سنة 2008 ثم انخفض عدد المناصب سنة 2009 إلى136 منصب ثم ارتفع سنة 2010 إلى 279 منصب بعدها واصل الإنخفاض سنتي 2011 و2012 إلى 244، 201 على التوالي.

الجدول رقم (07): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لولاية بشار (2002-2012)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
الفلاحة	1	8	14
بناء الأشغال العمومية والمساكن	95	7969	1553
الصناعة	14	3936	499
الصحة	3	1891	189
نقل	286	7581	1958
سياحة	6	3349	196
الخدمات	14	131	139
المجموع	419	24 865	4548

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من وكالة تطوير الإستثمار ببشار، 2013

الشكل رقم(01): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مناصب الشغل لولاية بشار

المصدر : وكالة تطوير الإستثمار لولاية بشار .

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن قطاع النقل هو المهيمن على المشاريع الاستثمارية بـ 286 مشروع يليه البناء والأشغال العمومية بـ 95 مشروع والمرتبة الثالثة للصناعة والخدمات بـ 14 مشروع ثم القطاعات الأخرى بعدد مشاريع قليلة مقارنة بالقطاعات السابقة التي تحتل الصدارة. فمن ناحية القيمة المالية نجد ثلاث قطاعات تحتل الصدارة حيث نلاحظ أن قطاع البناء والأشغال العمومية هي التي تحقق قيمة مالية كبيرة قدرها 7969 دج ثم النقل بـ 7581 دج والصناعة بقيمة 3936 دج. أما بالنسبة لمناصب الشغل فالنقل يستحوذ على عدد المناصب الأكبر بـ 1958 منصب شغل، البناء والأشغال العمومية بـ 1553 ثم الصناعة بـ 499 منصب .

وفي الأخير تعتبر القطاعات التالية، النقل، البناء والأشغال العمومية والصناعة هي المهيمنة على عدد المشاريع الاستثمارية في ولاية بشار وتساهم بشكل كبير في التنمية المحلية بهذه الولاية والتنمية الاقتصادية عموما بالجزائر.

2.2. ولاية تندوف:

الجدول رقم(08): عدد المناصب التي وفرتها مديرية التشغيل لولاية تندوف للفترة (2000-2012)

السنة	عدد المشغلين	السنة	عدد المشغلين
2000	8078	**2007**	16809
2001	8825	**2008**	21240
2002	9738	**2009**	22722
2003	10946	**2010**	24161
2004	12364	**2011**	28236
2005	14153	**2012**	38560
2006	15704	**-**	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية التشغيل لولاية تندوف ، 2013.

من خلال الجدول نلاحظ أن مناصب الشغل التي أوجدتها مديرية التشغيل لولاية تندوف ترتفع تدريجيا حيث كانت سنة 2000،8078 منصب شغل ثم ارتفع تدريجيا إلى أن بلغ 14153 سنة 2005 ومنه بلغ سنتي 2010، 14161،2011 و28234 على الترتيب بالغا بذلك عدد 38560 منصب عمل لسنة 2012.

الجدول رقم (09): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لولاية تندوف 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
بناء الأشغال العمومية والمسكن	20	784	204
الصناعة	3	1131	20
نقل	13	655	141
الخدمات	1	68	10
المجموع	55	2637	375

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مقدمة من وكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لولاية تندوف،2013 .

الشكل رقم(02): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مناصب الشغل لولاية تندوف

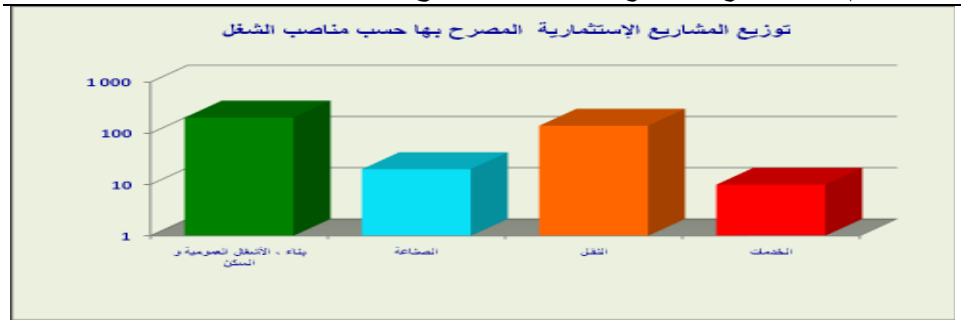

المصدر : وكالة تطوير الإستثمار لولاية تندوف، 2013 .

إن القطاعات الثلاثة المتصدرة الترتيب في ولاية تندوف من حيث عدد المشاريع الاستثمارية، هي النقل بـ31 مشروع، البناء والأشغال العمومية بـ 20 مشروع، ثم الصناعة بـ 3 مشاريع. أما القيمة المالية فالصناعة تحقق أكبر قيمة بـ 1131 دج، البناء والأشغال العمومية 784 دج ، النقل بـ 655 دج. وفيما يتعلق بمناصب الشغل فقطاع البناء والأشغال العمومية 204 منصب، النقل 141 ، الصناعة 20منصب شغل .

بالنسبة لولاية تندوف القطاعات أكثر حيوية سواء في المشاريع أو عدد المناصب أو القيمة المالية تتمركز في القطاع الصناعي ، البناء والأشغال العمومية ، النقل . وهي تساهم بشكل كبير في التنمية المحلية بهذه الولاية.

3.2. ولاية أدرار:

الجدول رقم(10): عدد المناصب التي وفرتها مديرية النشاط الإجتماعي لولاية أدرار لسنة 2011

السنة	عدد المشغلين		السنة	عدد المشغلين	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث
2008	237	167	**2011**	420	469
2009	195	159	**2012**	178	287
2010	399	567	**–**	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مديرية النشاط الإجتماعي لولاية أدرار.

من خلال الجدول نلاحظ تطور في نسبة التشغيل بولاية أدرار حيث قامت مديرية النشاط الإجتماعي بدورها في خلق مناصب شغل وصلت إلى حدود 404 منصب سنة 2008 ثم انخفض عدد المناصب سنة 2009 إلى354 منصب ثم ارتفع سنة 2010 إلى 966 منصب بعدها واصل الانخفاض سنتي 2011 و 2012 إلى 889، 465على التوالي.

الجدول رقم(11): عدد المناصب التي وفرتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أدرار لسنة 2011

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	مبلغ الإستثمار
خدمات	469	1114	1 404 892 378
نقل البضائع	296	560	850 575 595
صناعة	80	187	240 638 017
حرفي	197	360	455 255 659
أشغال عمومية وبناء	126	495	538 316 177
نقل بمبرد	27	53	96 065 646
فلاحة	34	93	90 752 682
مهن حرة	21	65	30 933 764
صيانة	24	56	26 792 342
نقل المسافرين	111	242	278 154 550
الري	9	32	81 083 152
المجموع	1394	3627	4 093 459 961

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أدرار"إحصائيات سنة 2011" .

الجدول أعلاه يمثل عدد المشاريع التي يحققها كل مشروع استثماري تموله الوكالة فأكبر عدد من المناصب قد حققه قطاع الخدمات وهو 1114 منصب ثم يليه قطاع نقل البضائع بـ 560 منصب، ثم الأشغال العمومية والبناء 495 منصب ، وفي الأخير يأتي قطاع الري ب 32 منصب شغل محقق لسنة 2011.

الجدول رقم (12): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط لولاية أدرار 2002-2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
الفلاحة	6	166	60
بناء والأشغال العمومية والمسكن	367	14 264	3485
الصناعة	25	20150	796
الصحة	2	12	12
نقل	408	8197	2170
سياحة	7	2962	286
الخدمات	76	12140	2622
المجموع	891	57 890	9431

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من وكالة تطوير الإستثمار بأدرار 2013 .

الشكل رقم(03): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب مناصب الشغل لولاية أدرار

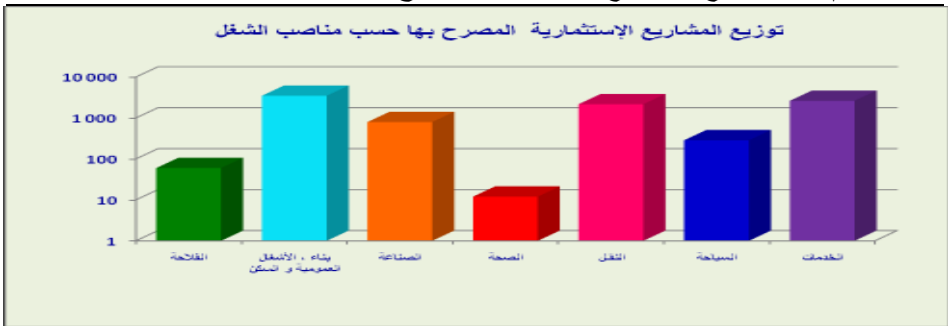

المصدر : وكالة تطوير الإستثمار لولاية أدرار .

إن القطاعات التي تحتل الصدارة في ولاية أدرار من حيث عدد المشاريع الاستثمارية هي النقل بـ 408 مشروع ، البناء والأشغال العمومية بـ 367 والخدمات بـ 76 مشروع. أما من جهة القيمة المالية لهذه المشاريع تحقق الصناعة مبلغ قدره 20150 دج ،البناء والأشغال العمومية 14264 دج، الخدمات 12140 دج . وفيما يتعلق بمناصب الشغل، البناء والأشغال العمومية هي الأولى في الترتيب بـ 3485 منصب، تليها الخدمات بـ 2622 منصب، ثم النقل بـ 2170 منصب شغل.

ومن الملاحظ أن ولاية أدرار معظم مشاريعها الاستثمارية تستحوذ عليها ثلاثة قطاعات، البناء والأشغال العمومية، الخدمات والنقل سواء من ناحية عدد المشاريع أو القيمة المالية أو عدد مناصب الشغل .

على العموم نجد أن المراتب التي تحتلها ولايات الجنوب الغربي من حيث عدد المشاريع الاستثمارية في الترتيب الوطني تعد متأخرة باستثناء ولاية أدرار التي تحتل المرتبة 21 وطنيا، أما ولاية بشار المرتبة 36 فتندوف والمرتبة 48، أما ما يتعلق بالترتيب الإقليمي فالشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (04) : توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط لمنطقة الجنوب الغربي

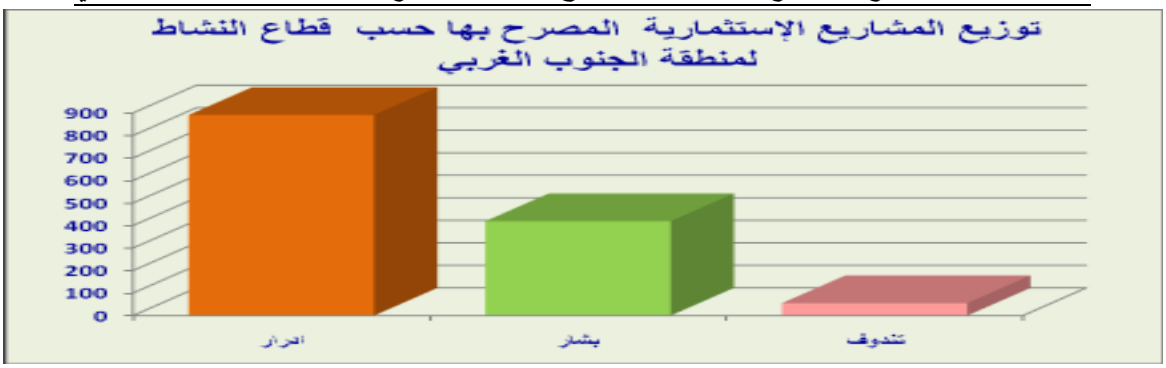

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات مقدمة من وكالة تطوير الإستثمار للولايات الثلاث (بشار، تندوف، أدرار)

يوضح الشكل أعلاه ترتيب ولايات الجنوب الغربي حسب المشاريع الاستثمارية لكل ولاية حيث نلاحظ ولاية أدرار تحتل المرتبة الأولى إقليميا بـ891 مشروع وقيمة مالية قدرها 57890 دج وما يعادل 9431 منصب شغل ، والمرتبة الثانية من نصيب ولاية بشار بـ 419 مشروع وتقابله قيمة مالية قدرها 24865 دج و4548 منصب شغل ، أما المرتبة الثالثة والأخيرة تعود لولاية تندوف بـ 55 مشروع وقيمة مالية 2637 دج و375 منصب شغل.

وتتمحور المشاريع الاستثمارية في منطقة الجنوب الغربي ضمن ثلاثة قطاعات تهيمن على عدد المشاريع الأكبر وهي قطاع البناء والأشغال العمومية ، النقل ، الخدمات ، وبدرجة أقل الصناعة.

ومن خلال ما تم استعراضه نجد أنه وبهدف تقويم سياسة التنمية المحلية بالجزائر لابد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات مناطق الجنوب والتركيبة السكانية فيها والعمل على تطويرها والاستفادة منها كتجارب ينبغي تعزيزها وتقويمها من خلال إدخال عدد من عوامل القوة إليها مثل منظمات المجتمع المدني غير الحكومية فضلا عن القطاع الخاص والذي يفترض أن يلعب دورا تنمويا مهما خاصة من خلال استيعابه للعمالة بالمنطقة في المرحلة القادمة.

الخاتمة: في ختام هذه الدراسة نستنتج أن عملية تعزيز سياسة التنمية المحلية في الجزائر عموما وفي منطقة الجنوب الغربي الجزائري والهضاب العليا بشكل خاص يأتي من ضرورة ملحة تمثل فيها مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية أكثر المواضيع أهمية في الفترة الحالية بل إنها تشكل موضوعا رئيسيا بين الجدل القائم بين صانعي القرار والعاملين والباحثين المختصين بالمجتمعات المحلية في إطار التنمية المحلية، إذ أن تعزيز وتقوية سياسات هذه التنمية يأتي من خلال التنسيق العقلاني القانوني بين المركزية واللامركزية ومشاركة المجتمع الفعالة في عملية التنمية.

وينبغي أن ينعكس هذا التنسيق من خلال تبني أسلوب التشارك في العملية التخطيطية بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية، والغاية من هذا التشارك هو من أجل دعم وبناء القدرات للكوادر المحلية وإكسابها مزيدا من الخبرة والكفاءة لكي تقوم بالمهام الملقاة عليها بأفضل صورة من جهة ومن جهة أخرى حتى يتم تجنب التفاوت التنموي بين الأقاليم والولايات عن طريق توفير التمويل المناسب للأقل تطورا منها والعمل على تحقيق مناخ ملائم للاستثمار بتأهيل البنى التحتية والاجتماعية المستقطبة للاستثمارات بغية الوصول الى حالة من التوازن المكاني في التنمية بين مختلف أقاليم وولايات الجزائر خاصة في ولايات الجنوب.

وحتى تكون هذه الدراسة أكثر عملية فهي تقترح التوصيات التالية:

- رفع الحس لدى أعضاء وفئات المجتمع المدني بأهمية التنمية المحلية.
- ضرورة توفر العدالة في توزيع المشاريع الاستثمارية في كل مناطق وولايات الجزائر حتى تستفيد العمالة منها.
- إشراك أعضاء الجماعات المحلية وممثلي المجتمع في مختلف البرامج التنموية الموجهة لولايات الجنوب كون أنهم الأقرب لفئات المجتمع والأدرى بتطلعاتهم وانشغالاتهم.
- العمل على تنمية ضواحي الولايات وأريافها في المنطقة الجنوبية الغربية والهضاب العليا حتى يتم تشغيل أبناء المنطقة في ولاياتهم وبالتالي الفعالية في الأداء.
- العمل على تقليص المسافة بين مناطق الجنوب من خلال بناء مدن وإقامة مشاريع وتوفير شبكة من المواصلات.
- تكثيف جهود الدولة وتسخير الوسائل والإمكانيات حول آفاق التنمية في الجنوب الجزائري.

الإحالات والمراجع :

[1]– عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، طبعة 2001، ص13.

[2]– محمد أمين عقلة، التنمية في الوطن العربي، وزارة التربية و التعليم، الإسكندرية، طبعة الأولى 1990، ص24.

[3]– موسى اللوزي، التنظيم و إجراءات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن 2002، ص37.

[4]– مصطفى حسين محمد شفيق الطيب، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار النشر و التوزيع ، عمان الأردن، طبعة 1995، ص127.

[5]– المرجع نفسه، ص127.

[6]– محمد محسن السيد، محمد محسن السيد، سياسات التنمية المكانية في العراق، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق، 2007، ص 03.

[7]– مجمع معطيات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر**ONS**، لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012.

[8]– مجمع إحصائيات وكالات تشغيل الشباب **ANEM** بولايات : بشار، تندوف وأدرار، 2012.